PERMANENT MISSION OF THE
REPUBLIC OF YEMEN
TO THE UNITED NATIONS
413 EAST 51st STREET
NEW YORK, N.Y. 10022
TEL: 212-355-1730
FAX: 212-750-9613

الوفد الدائم للجمهورية اليمنية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

# بيـــــــــــان

# الجمهوريـــــة اليمنيـــــة

# يلقيـــــــــه

## الأخ/عبد الله علي فضل السعدي

## نائب المندوب الدائم

# أمـــــــــام

# مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010

**6 مايو 2010 –نيويورك–**

السيد الرئيس:

نود أن نتقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً لمؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 2010 ، ونحن على ثقة بأن ما تمتعون به من مهارات قيادية وخبرة دبلوماسية سوف تسهم في نجاح هذا المؤتمر، وتحقيق النتائج المرجوة، ونؤكد لكم استعداد وفد بلادي التام والكامل للتعاون معكم ومع هيئة المؤتمر الموقر لبلوغ الأهداف والنتائج المتوخاه.

السيد الرئيس:

أن وفد بلادي ينضم إلى البيان الذي ألقاه وزير خارجية إندونيسيا نيابة عن مجموعة عدم الانحياز وإلى البيان الذي ألقاه المندوب الدائم للبنان نيابة عن المجموعة العربية، ويود التأكيد على أن الجمهورية اليمنية تؤمن إيماناً عميقاً بأهداف ومقاصد نزع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة النووية، وتؤمن بأن العمل الجماعي متعدد الأطراف، وتكريس مبدأ الحوار والشفافية وبناء الثقة بين الدول هو السبيل الأمثل لجهة نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، وخلق التفاؤل نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد الرئيس:

لقد تبنت الجمهورية اليمنية مواقف ثابتة حول قضايا نزع أسلحة الدمار الشامل وعدم الانتشار النووي، وتنفيذاً للالتزام السياسي للجمهورية اليمنية تجاه مسائل نزع السلاح، وانطلاقاً من إيمانها بأهمية السلم والأمن الدوليين فقد قامت بالمصادقة والانضمام إلى مصفوفة المعاهدات والاتفاقيات متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وتعتبر طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وستظل ملتزمة تماماً بتعهداتها الدولية بموجب أحكام هذه المعاهدات والاتفاقيات. وتؤكد مجدداً على موقفها الثابت تجاه القضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل، وتؤيد حظر شامل على جميع التجارب النووية ووقف التطوير النوعي للأسلحة النووية، وتحرص على عدم انتشار مثل هذه الأسلحة أو مرور مكوناتها عبر حدودها، وقد أنشئ لهذا الغرض لجان وطنية أصدرت تشريعات تنص على حظر هذه الأسلحة ومعاقبة من يمارس هذه الأنشطة. كما نعرب مجدداً عن القلق العميق من استمرار عقيدة الردع النووي، وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، والتبادل في المجال النووي ونؤكد على ضرورية تنفيذ الدعائم الثلاث الرئيسية للمعاهدة، نزع السلاح، عدم الانتشار النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وهذه الدعائم مترابطة مع بعضها، وإحراز تقدم في كل من هذه الركائز سيشكل ضمانا لنجاح هذه المعاهدة.

السيد الرئيس:

إن الأسلحة النووية والاستمرار في حيازتها وتطويرها يمثل تهديداً كبيراً للبشرية والأمن والسلم الدوليين، ويتناقض مع الأهداف التي تسعى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

لتحقيقها، وإن استمرار السياسات الأمنية الدفاعية القائمة على حيازة واستخدام السلاح النووي ضد الدول غير النووية تنتقص من مصداقية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ومشروعيته. وندعو إلى تحريم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية لحين التوصل إلى إزالتها بشكل كامل مع التأكيد على توفير الضمانات الأمنية للدول الغير حائزة على الأسلحة النووية، بما في ذلك اعتماد وثيقة ملزمة قانوناً تهدف لتوفير ضمانات أمن شاملة.
كما نرحب بالمناخ الإيجابي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار في ضوء التوجهات الجديدة التي عبرت عنها عدد من الدول النووية لإخلاء العالم من الأسلحة النووية، ونؤكد على أهمية ترجمة هذه التوجهات إلى خطوات عملية ملموسة. كما ندعو جميع الدول الحائزة على الأسلحة النووية إلى السعي لإجراء مفاوضات على الصعيد الثنائي أو متعدد الأطراف بشأن نزع السلاح النووي.

السيد الرئيس:

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هي الركيزة الأساسية لنظام منع الانتشار، وقد انضمت إليها بلادي بهدف تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، إلا أن استمرار السياسة النووية الإسرائيلية سيدفع بالمنطقة كلها إلى سباق تسلح نووي ويعرض أمنها واستقرارها للخطر. كما أن الصمت الدولي على البرنامج النووي الإسرائيلي جعلها تتمادى في رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما يجب إخضاع جميع منشأتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، حيث أن استمرار وإصرار إسرائيل على رفض الانضمام إلى هذه المعاهدة وتحديها للقرارات الدولية ذات الصلة، يشكل تهديداً لأمن واستقرار المنطقة، كما ينبغي على مجلس الأمن العمل على تنفيذ قراراته المتصلة بنزع السلاح النووي بما في ذلك القرار رقم (687) الصادر عن المجلس تحت البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي نص على تخليص منطقة الشرق الأوسط كاملة من أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك أسلحة إسرائيل النووية، وكذلك تنفيذ قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعنون " تنفيذ ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط " وقرار "القدرات النووية الإسرائيلية" واللذان اعتمدهما المؤتمر العام للوكالة في العام الماضي في دورته (53).

السيد الرئيس:

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية سيساهم بشكل فعال في تعزيز منظومة عدم الانتشار، ونشدد على ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية كخطوة رئيسية نحو تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كما نطالب الدول الأطراف في المعاهدة خاصة الدول النووية التي تبنت قرار الشرق الأوسط لعام 1995م بتأكيد التزامها الكامل بمضمون وأهداف هذا القرار وبذل جهود حثيثة لتطبيقه، كجزء لا يتجزأ من صفقة التمديد اللانهائي للمعاهدة التي أقرها مؤتمر المراجعة 1995 وذلك تحقيقاً لمصداقية هذه المعاهدة.

كما ندعو إلى بحث وإقرار آليات عملية لتنفيذ هذا القرار بهدف الوصول إلى شرق أوسط خالي من الأسلحة النووية، مما يساعد ذلك على بناء الثقة وتحقيق الأمن والاستقرار لشعوب المنطقة وإحلال السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط.

السيد الرئيس:

نؤكد على حق الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في امتلاك وتطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية وعدم وضع عقبات أمام الدول في سعيها لتطوير قدراتها النووية للأغراض السلمية كما نصت عليه المعاهدة، وإتباع نهج الشفافية والتعاون الكلي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا المضمار. وعلى الدول المتقدمة تكنولوجياً الالتزام بتقديم التعاون التقني للدول النامية وتسهيل حصول الدول الغير نووية على تلك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية في إطار أحكام معاهدة عدم الانتشار.

السيد الرئيس:

في الختام، يود وفد بلادي التأكيد مجدداً على دعمه وتأييده لكل الجهود الدولية الرامية إلى نزع أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك الأسلحة النووية والحيلولة دون وصولها إلى الأطراف غير المأذون بها، والعمل بشكل بناء لتحقيق أهداف هذا المؤتمر لجهة خلق عالم خال من الأسلحة النووية، وضمان الأمن والسلم الدوليين، وتوفير الفرصة المناسبة للأجيال القادمة للعيش في أمن وتعاون.

وشكراً السيد الرئيس.